الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/731
S/1996/1044
13 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٣ و ٣٥ و ٨٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهتان من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

تلقيت تعليمات بعرض ما يلي عليكم فورا. لقد أقرت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع خطة لبناء ١٣٢ وحدة سكنية لمستوطنين يهود في قلب القدس الشرقية المحتلة، على بقعة من الأرض مساحتها ١/٢ ١٤ دونما. وإذا ما نفذت هذه الخطة فإن مستعمرة المستوطنين ستكون داخل الحدود البلدية الأصلية والمعترف بها للقدس الشرقية وستكون في وسط حي رأس العامود الغربي المزدحم الذي يقطن فيه ٠٠٠ ١١ فلسطيني، وستكون أيضا مطلة على الحرم الشريف والمسجد الأقصى.

والخطة الإسرائيلية لبناء المستوطنة تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحظر المادة ٤٩ منها على السلطة القائمة بالاحتلال أن تنقل سكانها المدنيين الى داخل الأرض المحتلة. وقد أكد العديد من قرارات مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة كلها، بما في ذلك القدس. وكذلك تنتهك الخطة الإسرائيلية قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس بالذات، ومن بينها القرارات ٢٥٠ (١٩٦٨) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠). ففي تلك القرارات أعلن المجلس، في جملة أمور، أن جميع التدابير والترتيبات التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك التدابير والترتيبات التشريعية والإدارية، بغية تغيير المركز القانوني للمدينة تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق. وفي تلك القرارات طلب المجلس أيضا من إسرائيل أن تكف عن تغيير طابع المدينة وتكوينها الديمغرافي.

131296 131296 96-36381

وأكدت الجمعية العامة مؤخرا، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مرة أخرى موقفا واضحا في هذا الخصوص باتخاذها القرار المتعلق بالقدس (القرار ٢٧/٥١) بأغلبية ساحقة، وهو قرار اتخذ كجزء من سلسلة قرارات للجمعية العامة، تنتقد فيها سياسات إسرائيل وسلوكها. واليوم، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارا بشأن المستوطنات الإسرائيلية، (القرار ١٣٣/٥١) أعادت فيه تأكيدها أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، غير قانونية، وطالبت بالوقف الكامل لجميع أنشطة بناء المستوطنات.

وتمثل الخطة الإسرائيلية في رأس العامود أيضا انتهاكا جسيما لإعلان المبادئ الذي وقعته حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفق فيه الطرفان على التفاوض، بين أمور أخرى، حول مركز القدس كجزء من المفاوضات بشأن التسوية النهائية، وهي التي كان ينبغي أن تبدأ فعلا في أيار/مايو من هذا العام. ولا حاجة إلى القول بأن ذلك يلزم الطرفين بعدم خلق أي حقائق جديدة على الأرض من شأنها أن تستبق المفاوضات المنتظرة وتجعلها عديمة الفائدة. وبالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن إنشاء مستعمرة جديدة من هذا القبيل للمستوطنين ستكون له مضاعفات عملية وخطيرة. والحالة السائدة التي خلقتها مستعمرة المستوطنين غير القانونية في الخليل هي مثال واضح في هذا الصدد.

ومن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية لم تتوقف عن محاولة الإمعان في تغيير الوضع في القدس وخلق تكوين ديمغرافي جديد في المدينة. وقد أثرنا قضية من هذا القبيل في رسالتنا إليكم بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ (A/51/310-S/1996/699)، بشأن التدمير الإسرائيلي للمبنى العائد لجمعية برج التعلق داخل سور مدينة القدس القديمة. وكانت ثمة قضية أخرى هي قيام السلطات الإسرائيلية بفتح نفق في جوار الحرم الشريف ورفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) في هذا الصدد. ودأبت الحكومة الإسرائيلية على فرض تدابير غير قانونية تستهدف حرمان أبناء القدس الفلسطينيين من حقهم الأصيل في العيش في مدينتهم كما عاش أجدادهم قبلهم. وما فتئت السلطات الإسرائيلية تعتبر أبناء القدس الفلسطينيين "أجانب" وتطبق عليهم شتى أنواع الحيل والتدابير غير القانونية بهدف سلبهم مما يسمى "حقوق الإقامة"، ومن ذلك، مثلا، محاولات تطبيق ذلك على من يحملون منهم الجنسية الأمريكية.

وتشير المصادر أيضا إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تخطط لإنشاء مستعمرتين أخريين للمستوطنين داخل القدس الشرقية المحتلة، في وادي الجوز وجبل المكبر بالإضافة إلى خطة لبناء مستعمرة أخرى للمستوطنين في جبل أبو غنيم. ويحدث كل هذا الذي سبق ذكره كجزء من تكثيف بناء المستوطنات من جانب الحكومة الإسرائيلية تنفيذا لحملتها المتمثلة في بناء المستعمرات للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

وهكذا، تسير الحكومة الإسرائيلية في مسار خطير وغير قانوني. فخطتها في رأس العامود هي عبث في قضية القدس الحساسة والخطرة. وهي خطة غير قانونية على الإطلاق بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتهدد بتحطيم عملية السلام في الشرق الأوسط وتهدد، من ثم، السلم والأمن الدوليين.

وتقع على مجلس الأمن مسؤولية التصرف نيابة عن المجتمع الدولي لمنع هذه التطورات ولحماية عملية السلام ولضمان الاحترام لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي. وبناء على ذلك، نرجو من مجلس الأمن أن ينظر في المسألة رسميا وأن يتخذ بصورة عاجلة التدابير الضرورية بهذا الشأن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٣ و ٣٥ و ٨٥ من جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور ناصر القدوة
المراقب الدائم عن فلسطين
لدى الأمم المتحدة

- - - - -